التنمية المستدامة في ليبيا ـ تحليل نقدي للسياسات في ظل النزاع والهشاشة المؤسسية

أ. ليلى محمود جبريل الكبتي*
الهيئة الليبية للبحث العلمي/ طرابلس
البريد الإلكتروني: laila.alkubti7@gmail.com
تاريخ الارسال 2025/8/2م تاريخ القبول 2025/9/1م

. Sustainable Development in Libya: A Critical Analysis of Policies in the Context of Conflict and Institutional Fragility

A. Layla Mahmoud Jibril Al-Kabti

Abstract
This study analyses sustainable development policies in Libya amid conflict and institutional fragility. Although sustainable development principles have been incorporated into national plans since 2011, their practical implementation remains limited due to structural and political factors. The results show a disconnect between formal discussions and real-world actions, emphasizing how poor governance and divided institutions hinder progress toward sustainability. The study recommends re-evaluating policies, strengthening governance, and developing an integrated vision that reflects Libya's specific context.
Keywords: Sustainable development, Libya, institutional fragility, conflict, policy analysis.

الملخـــــــص :
تهدف هذه الدراسة إلى تحليل سياسات التنمية المستدامة في ليبيا في ظلّ النزاع والهشاشة المؤسسية. على الرغم من تضمين مبادئ التنمية المستدامة في الخطط الوطنية بعد 2011، ظل التطبيق العملي محدودًا بسبب عوامل بنيوية وسياسية. تكشف النتائج عن فجوة بين الخطاب الرسمي والممارسات الفعلية، وتأثير ضعف الحوكمة وتفتت المؤسسات على تحقيق الاستدامة. توصي الدراسة بإعادة تقييم السياسات، وتعزيز الحوكمة، وتطوير رؤية متكاملة تراعي خصوصية السياق الليبي.
الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، ليبيا، الهشاشة المؤسسية، النزاع، تحليل السياسات

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

المقدمة:

شهد مفهوم التنمية المستدامة منذ ظهوره، تطورًا ملحوظًا على المستويين النظري والتطبيقي، وأصبح يشكل إطارًا مرجعيًا لتوجيه السياسات العامة، بما يضمن التوازن بين الاعتبارات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية. وعلى الرغم من الإجماع الدولي حول أهمية هذا التوجه، فإن ترجمة مبادئ التنمية المستدامة إلى سياسات فعّالة، تختلف من سياق إلى آخر، خصوصًا في الدول التي تعاني من نزاعات ممتدة وهشاشة مؤسسية. وفي هذا السياق؛ تمثل ليبيا حالة معقدة، تتداخل فيها تحديات بناء الدولة، وتشتت مؤسسات الحكم، وضعف التخطيط التنموي، مع الضغوط البيئية والاجتماعية والاقتصادية المتزايدة.

تسعى هذه الورقة إلى تحليل نقدي لسياسات التنمية المستدامة في ليبيا، من خلال تقييم مدى اتساقها مع المبادئ العالمية للتنمية المستدامة، وفحص تأثيرات النزاع، والهشاشة المؤسسية على قدرتها على تحقيق نتائج ملموسة. كما تتناول الورقة أوجه القصور في بنية الحوكمة، وتحديات التنسيق المؤسسي، ومدى جاهزية المؤسسات الليبية، لدمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في سياساتها القطاعية. وتستند الورقة إلى إطار مفاهيمي عام للتنمية المستدامة، تُوظَّف من خلاله المفاهيم الأساسية لتفسير الاختلالات التي تواجه السياسات التنموية في السياق الليبي.

تهدف هذه الدراسة في مجملها، إلى تقديم قراءة تحليلية معمّقة، تسهم في فهم ديناميات صياغة السياسات في ظلّ النزاع، واستكشاف سبل تعزيز فاعلية السياسات التنموية في ليبيا، بما يتجاوز المقاربات التقليدية، ويتماشى مع متطلبات بناء الدولة وتحقيق الاستقرار المؤسسي.

1- إشكالية الدراسة:

على الرغم من إدراج ليبيا لمبادئ التنمية المستدامة ضمن خططها واستراتيجياتها بعد عام 2011، إلا أنّ ظروف النزاع، والانقسام السياسي، والهشاشة المؤسسية قد حدّت من قدرة الدولة على ترجمة هذه المبادئ إلى سياسات فعّالة. ويتجلّى هذا التحدي في غياب سياسات متكاملة تراعي الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، وفي استمرار الفجوة بين الخطاب الرسمي والممارسات التنفيذية. وعليه، تتمحور إشكالية الورقة حول السؤال الآتي:

إلى أي مدى تتسق السياسات التنموية الليبية مع مبادئ التنمية المستدامة في ظلّ النزاع والهشاشة المؤسسية؟

2- أسئلة الدراسة:

- ما الخصائص المفاهيمية للتنمية المستدامة كما برزت في الأدبيات الدولية، وكيف تم استيعابها في السياق الليبي؟
- إلى أي مدى تعكس السياسات الوطنية الليبية أبعاد التنمية المستدامة.
- ما أبرز مظاهر الهشاشة المؤسسية والسياسية، التي تؤثر في صياغة، وتنفيذ سياسات التنمية المستدامة في ليبيا؟
- كيف يمكن تفسير الفجوة بين الخطاب الحكومي حول التنمية المستدامة، والتطبيقات العملية على أرض الواقع؟

3- أهداف الدراسة:

- تحليل الإطار المفاهيمي العالمي للتنمية المستدامة وتوظيفه في السياق الليبي بعد 2011.
- تقييم مدى اتساق السياسات الليبية مع أبعاد للتنمية المستدامة.
- استكشاف تأثير النزاع والهشاشة المؤسسية على صياغة وتنفيذ هذه السياسات.
- تفسير الفجوة بين الخطاب الرسمي، والممارسات العملية للتنمية المستدامة.
- تحديد أوجه القصور واقتراح سياسات لتعزيز الاستدامة وتحسين الحوكمة في ليبيا.

4- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تحليل التنمية المستدامة ضمن سياق ليبيا المعقد بعد 2011، حيث النزاع والهشاشة المؤسسية؛ يشكلان تحديات رئيسية. وتملأ الورقة فجوة بحثية، مرتبطة بضعف الدراسات التي تربط بين الاستدامة والهياكل المؤسسية، كما تقدم قراءة نقدية للسياسات الحكومية، وتربط بين الإطار النظري العالمي، والتطبيق المحلي، مما يعزز قيمتها الأكاديمية، ويتيح الاستفادة العملية في تحسين الحوكمة وتصميم السياسات التنموية.

5- منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال؛ مراجعة الأدبيات الدولية، وتحليل الوثائق والسياسات الليبية بعد 2011، وتوظيف إطار تحليل السياسات لقياس دمج أبعاد التنمية المستدامة. كما تدرس السياق السياسي، والمؤسسي الليبي عبر

أدبيات الحوكمة والهشاشة، وتستخدم المقارنة الداخلية بين الخطاب الرسمي والممارسة التطبيقية للكشف عن الفجوة بينهما.

6- الدراسات السابقة:

- **دراسة أشرف علي، وتشوكونني إيزيا. (2017)** بعنوان "إطار عمل لإدارة نفايات ما بعد الصراع في ليبيا". [1]

"Framework for Management of Post-Conflict Waste in Libya" .

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع إدارة نفايات ما بعد الصراع في ليبيا، وتقدير حجمها وأنواعها، مع تحديد الحواجز المؤسسية، والقانونية، والفنية التي تعيق الإدارة المستدامة لهذه النفايات عدة مدن ليبية. كما سعت إلى تصميم إطار مفاهيمي، يمكن أن يُعتمد كأساس لسياسات وطنية، تُسهم في تحقيق التنمية المستدامة في مرحلة ما بعد الصراع.

وقد اعتمدت الورقة المنهج الوصفي والتحليلي مدعومًا باستبيان ميداني شمل مهنيين في قطاع إدارة النفايات. وتوصلت الدراسة إلى أن حجم نفايات ما بعد الصراع في ليبيا يقدَّر بنحو 82 مليون طن، وأن جزءًا كبيرًا منها قابل لإعادة الاستخدام أو التدوير، غير أن ضعف البنية التشريعية، والمؤسسية وقصور القدرات الفنية، تمثل عوائق رئيسة أمام تحقيق إدارة بيئية فعالة. اقترحت الورقة إطارًا لإدارة النفايات يعتمد على تقييم الوضع الراهن، وتحديد الفجوات، ووضع سياسات لإعادة الاستخدام والتدوير، وبناء القدرات المحلية. وأوصت بضرورة تحديث التشريعات، وتعزيز التنسيق المؤسسي لتقليل الأضرار البيئية، والمساهمة في جهود إعادة الإعمار والتنمية المستدامة في ليبيا.

- **دراسة نانسي روزن (2022).** إعادة الإعمار بعد الصراع: إصلاح قطاع الأمن - ليبيا: معاناة قطاع أمني هجين خلال الصراع . (Rosen, 2022) [2]

Post-Conflict Reconstruction: Security Sector Reform – Libya: The Struggle of a Hybrid Security Sector During Conflict.

تناولت هذه الدراسة؛ تجربة ليبيا في إصلاح القطاع الأمني خلال مرحلة ما بعد النزاع، مركّزة على ما سمّته بـ«القطاع الأمني الهجين» الذي يجمع بين الأجهزة

الرسمية، والتشكيلات المسلحة غير النظامية. وخلصت الدراسة إلى أن الاعتماد المفرط على الميليشيات في حفظ الأمن بعد عام 2011؛ أدّى إلى تفكك مؤسسات الدولة، وتآكل مبدأ احتكارها لاستخدام القوة، ما أضعف برامج نزع السلاح وإعادة الإدماج، وأفشل الجهود الرامية إلى بناء مؤسسات أمنية خاضعة للمساءلة.

كما أوضحت الدراسة؛ أن غياب رؤية وطنية موحّدة، وهيمنة المصالح السياسية على عملية الإصلاح، جعلا القطاع الأمني ساحة للتنافس والصراع على النفوذ والموارد، الأمر الذي انعكس سلبًا على الاستقرار المؤسسي وفرص تحقيق التنمية المستدامة. وتؤكد الباحثة أن إصلاح القطاع الأمني على أسس من الشفافية والمساءلة وبقيادة ليبية يُعد شرطًا جوهريًا لإعادة بناء الدولة وتحقيق تنمية طويلة الأمد.

- **دراسة أمل بورهروس**، بعنوان" إعادة بناء الاقتصاد الليبي على أسس جديدة ومستدامة"، (2022) [3]

"Rebuilding Libya’s Economy on New and Sustainable Grounds"

في هذه الدراسة؛ تناولت الباحثة سبل إعادة بناء الاقتصاد الليبي على أسس جديدة، تراعي مبادئ الاستدامة والحوكمة الرشيدة، وهدفت إلى تقديم تصور استراتيجي، لإعادة الإعمار الاقتصادي في مرحلة ما بعد النزاع، يوازن بين الحاجة إلى الاستقرار المالي، ومتطلبات التحول نحو تنمية مستدامة وشاملة. حيث اعتمدت الباحثة منهج التحليل البنيوي، والسياسات المقارنة، من خلال دراسة التجارب التنموية في دول ما بعد النزاع، وتحليل أوضاع الاقتصاد الليبي، وهيكليته الريعية المعتمدة على النفط.

أظهرت نتائج الدراسة أن النموذج الاقتصادي القائم على العوائد النفطية، لم يعد قادرًا على تحقيق التنمية المستدامة في ظل الانقسام المؤسسي، وغياب التخطيط طويل الأمد. وخلصت الدراسة إلى أن بناء مؤسسات قوية، وشفافة يمثل المدخل الأساس لتحقيق التعافي الاقتصادي المستدام في ليبيا، وربطت بين إصلاح الحوكمة الاقتصادية، وتحقيق السلام والاستقرار الاجتماعي.

- **دراسة عثمان المهدي**. بعنوان "جغرافية السلام ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا"(2024) [4]

تناولت هذه الدراسة تأثير جغرافيا السلام التي تعتمد على الحوار والتفاهم والانسجام، في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا، حيث هدفت إلى دمج جغرافيا السلام، وبرامج التنمية لتحقيق التوازن البيئي، من خلال تعزيز النشاط الاقتصادي لتحقيق العدالة الاجتماعية، كالمحافظة على البيئة، وكفاءة استغلال الموارد الطبيعية في البلاد. وقد حاول الباحث من خلال هذه الدراسة، دراسة الأوضاع الراهنة للظواهر المختلفة في ليبيا. إلا أن الواقع الليبي ينبئ ، أن ذلك ما يزال بعيدا عن مستوي الطموح.

خلصت الدراسة إلى أنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة إلا بوجود جغرافية السلام، بحيث يكون لها دور فعال في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ويوصي الباحث أن تكون للجغرافيا كعلم تطبيقي دور هام في دراسة التنمية من خلال دراسة التفاوتات الإقليمية والمكانية، والاهتمام بدور جغرافيا السلام في دورها في الجانب التنموي والسياسي في ليبيا.

وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت قضايا ما بعد الصراع في ليبيا، فإن معظمها ركز على جوانب قطاعية محدودة كالنفايات، أو إصلاح القطاع الأمني، أو إعادة بناء الاقتصاد، أو الحوار والجغرافيا، دون تقديم تحليل متكامل لسياسات التنمية المستدامة في ظلّ النزاع والهشاشة المؤسسية. وبذلك تبرز فجوة بحثية تتمثل في غياب دراسة نقدية شاملة، تستكشف مدى اتساق هذه السياسات، وكيفية تأثرها بتفتت مؤسسات الدولة وضعف الحوكمة، والفجوة بين الخطاب الرسمي والممارسة الفعلية. وهو ما تسعى هذه الدراسة الى تناوله.

المبحث الأول ـ الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة:

يُعد مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable Development) من أكثر المفاهيم تداولًا في الفكر التنموي المعاصر، إذ تطوّر عبر عقود ليشكّل إطارًا مرجعيًا يجمع بين الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية في عملية واحدة تهدف إلى تحقيق الرفاه الإنساني، دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة.

فمنذ ثمانينيات القرن الماضي؛ أصبح مفهوم التنمية المستدامة أحد أبرز المفاهيم الموجّهة لصياغة السياسات التنموية ، خصوصًا بعد صدور تقرير "مستقبلنا المشترك" للجنة بورتلاند عام 1987، والذي قدّم التعريف الأكثر انتشارًا للمفهوم

بوصفها "التنمية التي تلبّي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها" [5]

وقد شكّل هذا التقرير نقطة تحول مفصلية دفعت نحو إدماج البعد البيئي في التفكير التنموي، بعد عقود كانت فيها التنمية اقتصاديّة الطابع في المقام الأول. كما أشار التقرير إلى أن انتشار الفقر لم يعد أمرًا حتميًا، حيث تتطلب التنمية المستدامة تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع، وإتاحة الفرصة للجميع لتحقيق تطلعاتهم إلى حياة أفضل، كما أوضحت أن العالم الذي يتفشى فيه الفقر؛ سيظل دائمًا عرضة للكوارث البيئية وغيرها، مع التأكيد على أن تلبية الاحتياجات الأساسية، لا تتطلب فقط حقبة جديدة من النمو الاقتصادي للدول التي تعاني أغلبيتها من الفقر، بل تتطلب أيضًا ضمان حصول هؤلاء الفقراء على نصيبهم العادل من الموارد اللازمة لاستدامة هذا النمو. وتعزيز هذه العدالة بأنظمة سياسية تضمن مشاركة المواطنين الفعالة في صنع القرار، وبديمقراطية أكبر في صنع القرار الدولي . [6]

أولاً ـ تطور مفهوم التنمية المستدامة في الأدبيات الدولية:

شهد مفهوم التنمية المستدامة تطورًا نظريًا واسعًا عبر مراحل مختلفة؛ ففي التسعينيات تعمّق النقاش حول العلاقة بين البيئة والتنمية، خصوصًا بعد مؤتمر ريو 1992 الذي أسس «أجندة 21» ، كأول برنامج عالمي شامل للتنمية المستدامة، وأكد أن الطريق الوحيد لتوفير بيئة حياة آمنة ومستقبل زاهر، هي التعامل بطريقة متوازنة مع قضايا البيئة والتنمية، ليصبح ذلك ركيزة أساسية في السياسات البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية عالميًا، مما يعكس انتقال الفكر التنموي من النمو الكمي إلى التنمية المتوازنة والشاملة. ومع مرور الوقت، اكتسب المفهوم أبعادًا أكثر شمولًا، لم تعد تقتصر على حماية البيئة، بل شملت العدالة الاجتماعية، والحكم الرشيد، والكفاءة الاقتصادية، وتوزيع المنافع بين الأجيال.

أما في عام 2015، فقد عزّزت الأمم المتحدة المفهوم، عبر إطلاق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر(SDGs) ، حيث تبنّت الأمم المتحدة هذا المفهوم كإطار توجيهي عالمي من خلال أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 ، والتي تتضمن سبعة عشر هدفًا للتنمية المستدامة تغطي قضايا الفقر، المساواة، البيئة، الحكم الرشيد،

والطاقة المستدامة. [7] والتي أضحت الإطار المرجعي الأوسع لصياغة السياسات التنموية عالميًا، مؤكدة على الترابط البنيوي بين القضاء على الفقر، والاستقرار المؤسسي، وحماية البيئة، وتعزيز النمو الاقتصادي .

ثانيًا- ماهية التنمية المستدامة:

تعددت المنظورات التي تم بها تفسير وتطبيق التنمية المستدامة، رغم الاتفاق الدولي حول ضرورة تطبيقها في السياسة البيئية المعاصرة، فقد ورد تعريفها من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها" التنمية التي تضمن إدماج الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من أجل تعظيم رفاهية الإنسان في الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها".[8]

أما قاموس ويبستر (Webester) فقد عرَفها بأنها" تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيًا أو كليًا" [9] وهنا ركّز التعريف على البعد البيئي للتنمية المستدامة، من خلال التشديد على استخدام الموارد الطبيعية، بطريقة تمنع استنزافها أو تدميرها.

تطور مفهوم التنمية المستدامة في العديد من المناسبات العالمية، ففي عام 1981 ، صدر تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد تحت عنوان " الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة" تم فيه تعريف التنمية المستدامة على أنها " السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية، مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات وإمكانات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة . [10] ويُلاحظ أن هذا التعريف يربط التنمية المستدامة ارتباطًا وثيقًا بالبعد البيئي، والقدرة الطبيعية للنظام الإيكولوجي على الاستمرار في دعم الحياة، مما يعكس تأثر المفهوم في مراحله الأولى بالمجال الزراعي، والحفاظ على الموارد الطبيعية، قبل أن يتوسع لاحقًا ليشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية للتنمية.

كما قدّم البنك الدولي تعريفًا للتنمية المستدامة بوصفها"عملية إدارة شاملة للموارد الطبيعية والبشرية والمالية تهدف إلى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، من خلال تحقيق نمو اقتصادي مستمر قائم على

.

الاستخدام الكفء للموارد، مع الحفاظ على قاعدة الموارد البيئية وتحسين نوعية الحياة". يعكس هذا التعريف البعد الاقتصادي للمفهوم أكثر من أبعاده الاجتماعية أو المؤسسية، بخلاف بعض التعريفات الأممية التي أعطت أولوية للعدالة الاجتماعية والبيئية. [11]

أما برنامج الأمم المتحدة للبيئة فقد عرَف التنمية المستدامة بأنها " تلك التنمية التي توفر الاحتياجات الحالية، دون المساس بمقدرة الأجيال المستقبلية على الإيفاء باحتياجاتها" .[12] فهي تنمية تهيئ للجيل الحاضر متطلباتها الأساسية والمشروعة، دون أن تخل بقدرة المحيط الطبيعي، على أن يهيئ للأجيال التالية متطلباتها.

كما تشير نادية حمدي إلى أن التنمية المستدامة نموذج لسياسات تنموية بديلة تختلف عن السياسات الرأسمالية الصناعية التقليدية، أي أنها أسلوب لإصلاح أخطاء النموذج الرأسمالي في علاقته بالبيئة. إذ يتخذ تعليق نادية حمدي على مضمون التنمية المستدامة منحى نقديًا، فهي ترى في التنمية المستدامة بديلًا تصحيحيًا للنموذج الرأسمالي الصناعي الذي أسهم في إحداث الخلل البيئي والاختلال التنموي. (نادية حمدي صالح، 2003، ص:33) [13]

يُلاحظ من خلال استعراض التعريفات السابقة أنّ مفهوم التنمية المستدامة يتسم بتعدد دلالاته، وتباين منطلقاته النظرية، فهو مفهوم مرن، وواسع يعكس اختلاف المرجعيات الفكرية، والاقتصادية التي صيغ في إطارها. فبينما يركّز تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على البعد التكاملي بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يبرز تعريف قاموس ويبستر الجانب الإجرائي للتنمية المستدامة، باعتبارها إدارة رشيدة للموارد دون استنزافها. ويُظهر تعريف البنك الدولي تركيزًا واضحًا على الكفاءة الاقتصادية والإدارة الرشيدة للموارد كمدخل لتحقيق الاستدامة. وفي المقابل يشير تعريف الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد إلى البعد البيئي، والمتمثل في مراحله الأولى في التركيز على الزراعة. أما تعريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيؤكد على العدالة بين الأجيال كجوهر للمفهوم.

من هنا، يمكن القول إن هذا التباين في التعريفات؛ لا يُضعف المفهوم بقدر ما يُظهر ثراءه الجدلي، وتطوره ضمن سياقات فكرية واقتصادية متعددة، غير أنّه يطرح في الوقت ذاته إشكالية تطبيقية؛ تتمثل في صعوبة تحويل هذا المفهوم الشامل، إلى سياسات عملية متوازنة، تحقق التوفيق بين النمو الاقتصادي، والحفاظ على البيئة والعدالة الاجتماعية.

ثالثًا- الأبعاد الرئيسة للتنمية المستدامة:

رغم اختلاف الدراسات حول ماهية الأبعاد الرئيسة للتنمية المستدامة ، إلا أن اغلبها قد اتفقت على الأبعاد التالية:

- **البعد الاقتصادي:** يُعد البعد الاقتصادي أحد الركائز الجوهرية لمفهوم التنمية المستدامة، إذ يركّز على تحقيق النمو الاقتصادي، بطريقة تضمن الاستخدام الرشيد والفعّال للموارد، مع الحفاظ على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. فالتنمية المستدامة لا تُعارض النمو الاقتصادي بحد ذاته، لكنها تسعى إلى توجيهه نحو الكفاءة والإنصاف، بحيث يصبح النمو وسيلة لتحقيق الرفاه الإنساني الشامل، لا غاية قائمة بذاتها.

كما يلزم تحقيق الاستدامة الاقتصادية، بيئة مؤسسية، وتنظيمية قادرة على توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة المنتجة، وتعزيز الشفافية والحوكمة الاقتصادية، بما يضمن تحقيق توازن دائم بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. [14]

- **البعد الاجتماعي**: من الركائز الجوهرية لمفهوم التنمية المستدامة، تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع فئات المجتمع، بما يضمن تحسين نوعية الحياة البشرية بصورة شاملة. فالتنمية المستدامة، في منظورها الاجتماعي، تسعى إلى تمكين الإنسان من تلبية احتياجاته الأساسية كالعمل، والتعليم، والصحة، والسكن، والمشاركة المجتمعية، بما يعزز من الاستقرار الاجتماعي والتماسك المجتمعي .[15]

يعتمد هذا البعد على تثبيت النمو السكاني بما يضمن قدرة الحكومات على توفير الخدمات الأساسية وتحسين الرفاهية الاجتماعية للمواطنين، ويُعزز من فرص التنمية

البشرية المستدامة. كما يشدد البعد الاجتماعي على أهمية الحكم الديمقراطي والمشاركة المجتمعية، باعتبارهما أدوات أساسية لترسيخ التنمية الشاملة على المدى الطويل.

في هذا السياق؛ يؤكد تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية؛ أن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها دون تلبية احتياجات الفئات الفقيرة، والحد من التفاوت الاجتماعي، وإتاحة الفرص المتكافئة في الوصول إلى الموارد والخدمات. كما نصّت أجندة الأمم المتحدة 2030 على أن العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، والتمكين الإنساني تمثل محاور أساسية في أهداف التنمية المستدامة. [16]

البعد البيئي: : يُشكل البعد البيئي أحد الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، إذ يركز على الحفاظ على الموارد الطبيعية والأنظمة البيئية، وضمان قدرتها على الاستمرار في دعم الحياة الإنسانية على المدى الطويل. ويعني ذلك الاستخدام الرشيد للموارد مثل الماء، والطاقة، والتربة والغابات، مع الحد من التلوث البيئي، والتدهور الإيكولوجي، لضمان استدامة النظم البيئية للأجيال القادمة.[17]

كما يرتبط البعد البيئي ارتباطًا وثيقًا بالبعد الاقتصادي والاجتماعي، حيث إن أي استنزاف غير مستدام للموارد يضعف النمو الاقتصادي، ويؤثر سلبًا على الرفاهية الاجتماعية. ويُبرز مفهوم الاقتصاد الأخضر هذا التكامل بين حماية البيئة، وتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال الاستثمار في الطاقات المتجددة، وتقنيات الإنتاج النظيفة، وكفاءة استخدام الموارد .[18]

يشدد الباحثون على أن إدارة النظم البيئية بكفاءة تتطلب مؤسسات قوية، وسياسات بيئية واضحة، تشمل التخطيط العمراني المستدام، وحماية التنوع البيولوجي، والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، فضلاً عن تعزيز التوعية المجتمعية بأهمية المحافظة على البيئة.

ـالبعد الإداري والتقني: يُمثل البعد الإداري والتقني؛ ضمان لتحقيق التنمية المستدامة بطريقة فعّالة ومنظمة، حيث يشير هذا البعد إلى أهمية وجود مؤسسات قوية، وآليات حوكمة رشيدة، ونظم إدارية فعّالة، قادرة على تنفيذ السياسات والخطط التنموية،

ومراقبة استخدام الموارد بشكل مستدام. فغياب الحوكمة الجيدة أو ضعف القدرات المؤسسية يؤدي إلى استنزاف الموارد، وتفاقم الفقر، وضعف الاستجابة للتحديات البيئية والاجتماعية [19]

كما يرتبط هذا البعد بشكل وثيق بالجانب التقني، حيث تلعب التكنولوجيا والابتكار دورًا محوريًا في تحسين كفاءة الإنتاج، وترشيد استهلاك الموارد، وتطوير أنظمة إدارة متقدمة للبيئة والطاقة والمياه، بما يحقق أهداف الاستدامة.[20] كما تؤكد الدراسات أن الاستثمار في التقنيات النظيفة والابتكارات المستدامة يعزز القدرة المؤسسية على التخطيط طويل الأمد، ويسهم في تحقيق توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.ويُعدّ هذا البعد أيضًا منصة لدعم الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات، مما يزيد من فعالية السياسات التنموية ويضمن استدامة النتائج على المدى الطويل.

وبالتالي، فإن التنمية المستدامة لا تتحقق إلا من خلال التكامل بين هذه الأبعاد الأربعة، إذ إن أي إغفال لأحدها يقوّض الاستدامة ويحد من قدرة المجتمعات على التقدم المتوازن والمستدام. كما يُبرز هذا التكامل ضرورة النظر إلى التنمية كشمولية متكاملة، تتطلب تعاونًا مؤسسيًا واجتماعيًا وتقنيًا، مع احترام حدود البيئة، وتمكين الإنسان دون تمييز، لتحقيق مستقبل مستدام ورفاهية شاملة للأجيال القادمة.

رابعًا- المبادئ التوجيهية للتنمية المستدامة:

ترتكز التنمية المستدامة على مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تشكّل الإطار الحاكم لصياغة السياسات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وتُعد هذه المبادئ ضرورية لضمان تحقيق التنمية دون الإضرار بقدرات الأجيال القادمة، ولتعزيز فعالية أنظمة الحوكمة في إدارة الموارد واحتواء آثار النزاع والهشاشة المؤسسية. وهي كالآتي:

- **مبدأ الحوكمة الرشيدة:** وهو مبدأ يُشكل الأطر المعيارية المتفق عليها دوليًا، بما في ذلك معايير ومبادئ حقوق الإنسان، كأساس آليات وعمليات الحوكمة. كما يشكّل هذا المبدأ حجر الأساس للتنمية المستدامة، إذ يضمن الشفافية، والمساءلة، وسيادة القانون، وتكامل السياسات العامة. وتؤكد الأمم المتحدة أن الحوكمة الجيدة

شرطٌ لازمٌ لتحقيق التنمية المستدامة، كونها تتيح إدارة فعّالة للموارد وتحدّ من الهدر والفساد .[21]

- **مبدأ العدالة (الاجتماعية والبيئية وبين الأجيال):** تُشير أدبيات التنمية المستدامة إلى أن العدالة تتضمن؛ توزيعًا منصفًا لمنافع التنمية وأعبائها، بحيث لا تتحمل الفئات الهشة، أو الدول النامية تكلفة أكبر من غيرها. كما تتطلب العدالة بين الأجيال ضمان عدم استنزاف الموارد الطبيعية، بما يخلّ بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها ، وهو ما يعني أن التنمية المستدامة تسعى إلى تغيير مضمون النمو، ليكون أقل استنزافًا للموارد وأكثر عدلاً في توزيع آثاره.[22]
- **مبدأ الكفاءة الاقتصادية:** يرتكز هذا المبدأ على تعزيز الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، وتوظيف التكنولوجيا المستدامة لضمان تحقيق النمو الاقتصادي بأقل تكلفة بيئية ممكنة، وهنا يؤكد باربير أن الكفاءة تمثل محورًا جوهريًا في تحقيق "الاقتصاد الأخضر" القادر على معالجة أزمات المياه والطاقة. ويكون النمو في التوظيف، والدخل مدفوعًا بالاستثمار العام والخاص ، في مثل الأنشطة الاقتصادية ، والبنية التحتية، والأصول التي تسمح بتقليل انبعاثات الكربون والتلوث ، وكذلك تعزيز كفاءة الطاقة والموارد ، ومنع فقدان التنوع البيولوجي وخدمات النظام البيئي.[23]
- **مبدأ المشاركة المجتمعية:** لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة، دون إشراك أصحاب المصلحة بما في ذلك المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية. فالمشاركة تعزز شرعية السياسات، وتساعد على بناء توافق اجتماعي حول خيارات التنمية، خاصة في الدول التي تعاني من النزاع والانقسام. وهو ما يعني أنها تنمية يتطلب تحقيقها شكل لا مركزي من الإدارة، التي المؤسسات الرسمية والشعبية من المشاركة في مراحل اعداد، وتنفيذ، ومتابعة خططها، وبرامجها.[24]
- **مبدأ التكامل بين أبعاد التنمية:** تؤكد الأدبيات أن التنمية المستدامة ليست عملية قطاعية، بل إطار تكاملي يدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في

منظومة واحدة. ويشير تقرير الأمم المتحدة لعام 2018 إلى أن السياسات التي تفصل بين هذه الأبعاد تُفاقم الهشاشة وتُضعف القدرة على مواجهة التغيرات البيئية. [25] كما يعمل التكامل بين الأبعاد الثلاثة كنهج وقائي، لأنه يسمح بتحديد السياسات التي قد تُحدث آثارًا بيئية أو اجتماعية غير مقصودة قبل تنفيذها. كما يساهم في خلق بيئة تنظيمية متماسكة، تعزز صمود الدولة أمام الصدمات الاقتصادية والمناخية، وتزيد من قدرة المجتمعات المحلية على التكيف.

- **مبدأ المرونة وبناء القدرة على التكيف:** تهدف المرونة إلى تعزيز قدرة الأنظمة على امتصاص الصدمات، والتعافي منها دون انهيار. كما تُمكّن المرونة والقدرة على التكيف من تحقيق التنمية المستدامة. فهو مفهوم شامل يسعى لتحقيق التوازن بين أبعاد التنمية، من خلال تعزيز قدرة النظم على تحمل الاضطرابات الخارجية، والتكيف معها، والمحافظة على وظائفها الأساسية.[26] لذا تعد المرونة إحدى الركائز الأساسية لتحقيق الأهداف المستدامة، خاصة في مواجهة تحديات مثل تغير المناخ، والكوارث الطبيعية، وذلك من خلال تحسين القدرات البشرية ، والمؤسسية، والتخطيط الاستراتيجي. كما يُعد هذا المبدأ ذا أهمية خاصة في الدول الهشة، حيث تتعرض المؤسسات لضغوط إضافية ناجمة عن تغير المناخ، ومختلف الأزمات الأخرى.

خامسًا- أهداف التنمية المستدامة:

أقرت الأمم المتحدة عام 2015 أجندة التنمية المستدامة 2030، التي تضمنت سبعة عشر هدفًا، تشكل إطارًا عالميًا لتحقيق تنمية شاملة، ومتوازنة تراعي الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية .وتهدف هذه الأهداف إلى توجيه الجهود الدولية والوطنية نحو بناء مستقبل أكثر عدلًا واستدامة. والأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة على التوالي كما يلي [27]:

ـ القضاء على الفقر - القضاء التام على الجوع - الصحة الجيدة والرفاه - التعليم الجيد - المساواة بين الجنسين - المياه النظيفة والنظافة الصحية - طاقة نظيفة وبأسعار معقولة - العمل اللائق ونمو الاقتصاد - الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية - الحد من أوجه عدم المساواة - مدن ومجتمعات محلية مستدامة -الاستهلاك والإنتاج

المسؤولان - العمل المناخي - الحياة تحت الماء - الحياة في البر- السلام والعدل والمؤسسات القوية - عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

في هذا الإطار؛ يمكننا أن نخلص إلى ان التنمية المستدامة هي: خطة عمل تسعي لتحقيق حياة أفضل للسكان، بتعزيز وعيهم واحساسهم بالمسؤولية تجاه البيئة، بما يحقق استخدام عقلاني للموارد الطبيعية، في علاقة احترام للبيئة الطبيعية، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة لخدمة أهداف المجتمع دون الإضرار بالتوازن البيئي. حيث تشكل هذه الأهداف منظومة مترابطة، لا يمكن تحقيق أحدها بمعزل عن الآخر، ويقوم نجاحها على تكامل السياسات والحوكمة الرشيدة.

المبحث الثاني ـ التنمية المستدامة في السياقات الهشة أو ما بعد النزاع :

تعتمد التنمية المستدامة، في البيئات الهشة أو بعد النزاعات، على دمج العمل الإنساني مع التنمية، وبناء السلام لتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود. غير أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في هذه البيئات يواجه عقبات متعددة، أبرزها تدهور الموارد، وضعف الهياكل المؤسسية، وغياب الأمن والاستقرار. ولتجاوز هذه التحديات، يتعين تعزيز القدرات الوطنية، والمؤسسية بما يتيح التحول من الاعتماد على المساعدات الخارجية، إلى مسار تنموي مستدام، يرتكز على مبادئ الحوكمة الرشيدة، وإدماج مفاهيم السلام في مختلف سياسات وبرامج التنمية.

أولًا - الإطار المفاهيمي لهشاشة الدول :

برز مفهوم الهشاشة ليصف الدول التي تعاني ضعفًا مؤسسيًا يجعلها عاجزة عن إدارة شؤونها بفعالية أو عن تلبية احتياجات مواطنيها، ليحل تدريجيًا محل مصطلح "الدول الفاشلة". وتُعد الهشاشة المؤسسية جوهر هذا المفهوم، إذ تنعكس في ضعف الحوكمة، وتراجع سيادة القانون، وضعف قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة وتحقيق التنمية. ورغم اعتماد مؤشرات دولية عديدة لتقدير مستوى الهشاشة، فإن غياب تعريف موحّد يعكس تباين المقاربات بين المؤسسات المانحة، والمنظمات الدولية، مما أفرز تصنيفات، ومعايير متجددة وفق السياقات السياسية، والاقتصادية، والبيئية المختلفة.

في هذا السياق؛ عرّفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الهشاشة بأنها "حالة تفتقر فيها هياكل الدولة إلى القدرة، أو الإرادة السياسية اللازمة لتوفير الوظائف

الأساسية للحد من الفقر، وتحقيق التنمية، وحماية الأمن وحقوق الإنسان". [28] فالهشاشة بهذا التعريف هي مزيج من التعرض للمخاطر، وضعف قدرة الدولة أو النظام أو المجتمعات ،على التكيف مع تلك المخاطر، أو استيعابها، أو تخفيفها.

كما يُعرّف البنك الدولي في "تقرير التنمية في العالم" لعام 2011، الهشاشة بأنها "حالة تُظهر فيها الدول افتقارًا إلى القدرة أو الشرعية للتوسط في العلاقات بينها وبين مواطنيها. وقد أكد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الهشاشة تؤدي إلى تآكل أسس الحوكمة الفعالة، وتترك الدولة عُرضة للسخط والاستقطاب، مما يؤدي بدوره إلى صراعات عنيفة. [29]

ثانيًا ـ مؤشرات الهشاشة وأبعاد التنمية المستدامة:

أوضح التقرير الإقليمي للأمم المتحدة لسنة 2021، حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية، أن النزاعات المسلحة تمثل عقبة حقيقية أمام تنفيذ التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية. حيث أشار التقرير إلى ما شاهدته المنطقة العربية خلال العقد الماضي من تصاعداً في حدة وتعقيد النزاعات، ما أدى إلى خسائر بشرية ومادية جسيمة، وتدمير البنى التحتية، ونزوح الملايين، وتفاقم الهشاشة وعدم المساواة، الأمر الذي أضعف قدرة الدول والمجتمعات على الصمود ومواصلة التنمية. [30]

ورغم أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تهدف إلى القضاء على الفقر، والجوع، وتعزيز الأمن البشري، فإن النزاعات المستمرة تعرقل تحقيق هذه الأهداف، إذ لا تسير سوى نسبة محدودة من الدول المتأثرة بالنزاعات في مسار التقدم نحو مقاصد التنمية المستدامة.

يُوضّح الجدول(1) مجموعة من مؤشرات الهشاشة، في الدول التي تشهد صراعات والتي تتوزع على أبعاد سياسية، وأمنية، واقتصادية، واجتماعية وخارجية، فكل مؤشر يعكس جانبًا من ضعف الدولة في تقديم الخدمات، أو إدارة الموارد، أو الحفاظ على الاستقرار، وهو ما يؤثر مباشرة على قدرة الدولة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال:

1- الهشاشة المؤسسية والسياسية: مثل ضعف الحوكمة، أو غياب سيادة القانون؛ تعيق بناء مؤسسات فعالة، وتضعف الاستجابة لاحتياجات المواطنين.
2- الهشاشة الاقتصادية: تشمل انخفاض النمو، وتفاوت التنمية، وهجرة العقول، ما يحدّ من قدرة الدولة على تمويل الخدمات الأساسية وتنفيذ سياسات التنمية.
3- الهشاشة الاجتماعية والأمنية: مثل النزوح الداخلي، والضغوط السكانية، أو ضعف أجهزة الأمن التي تؤثر على الاستقرار الاجتماعي، وتزيد من احتمالات الصراع.
4- البعد الخارجي : كالتدخل الأجنبي الذي يعقد جهود التنمية، ويضعف السيادة الوطنية.

توضح هذه المؤشرات أن الهشاشة ليست مجرد غياب الأمن أو الفشل الاقتصادي، بل هي حالة متعددة الأبعاد، تعكس ضعف القدرات المؤسسية والحوكمة، وهو ما يحد من فرص الدول في تحقيق التنمية المستدامة بشكل متوازن.[31]

ويُعد تقرير مؤشر الدول الهشّة الصادر عن مؤسسة صندوق السلام إطارًا مرجعيًا معتمدًا لتحديد مستويات الهشاشة في الدول، من خلال مؤشرات تغطي الجوانب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية. وتتقاطع هذه المؤشرات مع أبعاد التنمية المستدامة التي تسعى إلى بناء مؤسسات فعّالة، وتحقيق نمو اقتصادي شامل، وتعزيز العدالة الاجتماعية. وبالاستناد إلى الجدول التالي، يتضح أن تدني الأداء في هذه المؤشرات يعكس ضعف قدرة الدولة على تحقيق أهداف التنمية، لاسيما تلك المرتبطة بالحوكمة الرشيدة، وإدارة الموارد، والحد من الفقر. وعليه، فإن تحقيق التنمية المستدامة في السياقات الهشّة، يظل رهينًا بقدرة الدولة على معالجة جذور الضعف المؤسسي، وتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي .

جدول (1)

جدول: مؤشرات الهشاشة في الدول التي تشهد صراعات

البعد	المؤشر	مثال من دول مُتعرضة للصراع	ملاحظات	المرجع
الهشاشة المؤسسية	شرعية الدولة	ليبيا – ضعف الاعتراف بالسلطة المركزية	انخفاض ثقة المواطنين والمؤسسات في الدولة يقلل من فعالية السياسات	Fund for Peace (n.d.)[1]
	خدمات عامة ضعيفة	مالي – ضعف البنية التحتية والتعليم والصحة	الخدمات المحدودة تعكس هشاشة الدولة	The Global Economy (n.d.)[2]
	حقوق الإنسان وسيادة القانون	سوريا – الانتهاكات الواسعة للقانون وحقوق الإنسان	غياب القانون أو تطبيقه انتقائي	Fund for Peace (n.d.)
الهشاشة الأمنية/التماسك الاجتماعي	أجهزة الأمن	جمهورية إفريقيا الوسطى – ضعف السيطرة على القوات أو وجود ميليشيات	فقدان الدولة لاحتكار القوة	Fund for Peace (n.d.)
	النخب المقسّمة	لبنان – تنافس العنف بين النخب	يشير إلى هشاشة التمثيل والمساءلة	The Global Economy (n.d.)
	سوء العدل الجماعي	غينيا – شعور الجماعات بالتمييز	قد يولد صراعات داخلية ويضعف الدولة	The Global Economy (n.d.)
البُعد الاقتصادي	تراجع اقتصادي حاد	ليبيا – انخفاض إنتاج النفط وضعف النمو	الأداء الاقتصادي الضعيف يُضعف تمويل الدولة والخدمات	The Global Economy (n.d.)
	تفاوت التنمية	تشاد – اختلاف كبير بين المناطق والشرائح	التفاوت يحفّز الشعور بالتمييز ويضعف التماسك	World Bank (n.d.)[3]
	هجرة العقول والموارد	أفغانستان – نزوح الكفاءات	الهجرة تؤدي لفقدان رأس المال البشري	World Bank (n.d.
البُعد الاجتماعي	ضغوط سكانية	اليمن – تزايد السكان والأزمات الإنسانية	تضغط على الموارد والخدمات وتجعل الدولة أكثر هشاشة	OECD (2022[4] (
	لاجئون ونازحون داخلياً	السودان – أعداد كبيرة من النازحين واللاجئين	ضعف الدولة في حماية المدنيين وإدارة الأزمات	The Global Economy (n.d.)

[1] - **Fund for Peace.** (n.d.). Indicators | Fragile States Index. Retrieved November 2025, from https://fragilestatesindex.org/indicators/

[2] - **The Global Economy.** (n.d.). Fragile States Index – Country Indicators. Retrieved November 2025, from https://www.theglobaleconomy.com/fragile_state_index

[3] - **The World Bank**. (n.d.). Classification of Fragile and Conflict-Affected Situations. Retrieved November 2025, from https://www.worldbank.org/en/topic/fragilityconflictviolence/brief/classification-of-fragile-and-conflict-affected-situations

[4] - **Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD)**. (2022). States of Fragility 2022. OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/c7fedf5e-en

المصدر: من اعداد الباحثة بناءً على المراجع المرفقة بالجدول

المبحث الثالث- السياق الليبي والنزاع والهشاشة المؤسسية :

مما سبق عرضه في هذه الدراسة، يتضح أن التنمية المستدامة ليست مجرد هدف اقتصادي، بل هي عملية حوكمة معقدة، تتطلب تنسيقًا مؤسسيًا، وتكاملًا بين السياسات العامة . ومن هذا المنطلق، تُعد التنمية المستدامة إطارًا تحويليًا، يسعى إلى إعادة هيكلة العلاقة بين الدولة، والمجتمع والبيئة على أسس من المشاركة، والشفافية، والمساءلة. أما في السياقات الهشّة وما بعد النزاع، فتؤكد الدراسات أن التنمية المستدامة لا يمكن فصلها عن بناء السلام، وتعزيز المؤسسات [32]، لأن غياب الاستقرار السياسي وضعف المؤسسات؛ يقوضان القدرة على تنفيذ البرامج المستدامة، ويحولان التنمية إلى عملية انتقائية، أو ظرفية لا تمتلك بعدًا استراتيجيًا. ولهذا تُطرح اليوم مقاربات جديدة مثل "الاستدامة المرنة "(Resilient Sustainability) ، التي تربط بين التنمية وبناء المرونة المؤسسية والمجتمعية في مواجهة الأزمات. [33]

بناءً على ذلك، فإن الإطار المفاهيمي الذي تنطلق منه هذه الورقة؛ يفترض أن تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا، يتطلب إعادة تعريفها بوصفها عملية إصلاح مؤسسي، وبناء سلام طويل الأمد، لا مجرد برامج اقتصادية أو بيئية. فالاستدامة في بيئة النزاع؛ لا تتحقق إلا عبر مؤسسات قادرة على إدارة الموارد بعدالة، وتخطيط يدمج بين متطلبات الأمن الإنساني، والحوكمة الرشيدة.

في هذا السياق؛ تُظهر التجربة الليبية خلال العقد الماضي ضعف الدولة الليبية، وتفكك مؤسساتها بعد عام 2011 ، ما خلق بيئة من عدم الاستقرار السياسي والإداري، انعكست سلبًا على جميع مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية . وفي هذا السياق، تمثل ليبيا نموذجًا دالًا على التفاعل بين النزاع، والهشاشة المؤسسية، حيث يُعد غياب الحوكمة الرشيدة، عائقًا رئيسيًا أمام تحقيق التنمية المستدامة.

أولاً- ملامح الهشاشة المؤسسية في ليبيا:

تواجه ليبيا منذ سقوط النظام السابق، أزمة مؤسسية حادة، تمثلت في انقسام مؤسسات الدولة بين حكومات متنازعة، وغياب إدارة مركزية قادرة على ضبط الموارد العامة. كما تراجع أداء الإدارة العامة، وتآكلت الثقة في مؤسسات الدولة، نتيجة تفشي الفساد وضعف المساءلة، وقد صنّف مؤشر الهشاشة العالمي لعام 2024 ليبيا؛ ضمن الدول الأكثر هشاشة في المنطقة العربية، نتيجة ضعف القدرة على تقديم الخدمات الأساسية واستمرار النزاعات المسلحة، وقد أوضحت هذه المؤشرات ما يلي:[34]

1-**الضعف السياسي والمؤسسي:** حيث أدى تعدد مراكز السلطة، والانقسام السياسي منذ عام 2011، بين حكومات متنافسة ومؤسسات موازية، إلى شلل في منظومة الحكم، وصعوبة في اتخاذ القرار الوطني الموحد، مع غياب الشرعية المؤسسية المستقرة، وتكرار الأزمات الدستورية مما أضعف الثقة العامة في مؤسسات الدولة، وتعرضها للتجاذبات الجهوية والمناطقية.

2- **ضعف الحوكمة والقدرات الإدارية:** تعاني المؤسسات في ليبيا من قصور في فعالية الجهاز الإداري، نتيجة البيروقراطية المفرطة، وغياب الكفاءات، مما أدى إلى ضعف الشفافية والمساءلة في إدارة المال العام، والمشروعات التنموية، وانتشار الفساد المؤسسي في القطاعات الحكومية، مع تدهور نظم التخطيط والتنفيذ؛ إذ تغيب الرؤية الاستراتيجية طويلة المدى على السياسات العامة.

3-**الهشاشة الأمنية وتفكك مؤسسات الضبط:** نتج عن انقسام المؤسسة العسكرية، والأمنية بين قوات متعددة الولاءات، ضعف قدرة الدولة على فرض سيادة القانون، مع انتشار الميليشيات المسلحة التي تمارس أدوارًا أمنية، واقتصادية موازية لمؤسسات الدولة، وهو الأمر الذي أضعف منظومة العدالة، وعدم قدرة القضاء على فرض استقلاله أو محاسبة الانتهاكات.

4- **التحديات الاقتصادية والمؤسسية:** تعتمد ليبيا بشكل شبه كلي على قطاع النفط، كمصدر رئيسي للإيرادات دون تنويع اقتصادي فعّال، مع غياب التنسيق بين المؤسسات الاقتصادية مثل؛ المصرف المركزي، ووزارة المالية، والمؤسسة الوطنية

للنفط، ما أدى إلى استشراء الفساد المالي والإداري ، وهي تحديات تعرقل جهود إعادة الإعمار والتنمية المستدامة.

5- **ضعف الشرعية الاجتماعية والمؤسسية:** أدت العوامل السابقة إلى تآكل الثقة بين الدولة والمجتمع بسبب ضعف الخدمات العامة وغياب العدالة الاجتماعية، وفي ظل الاعتماد على الهويات الفرعية (قبلية، جهوية) كمصدر للانتماء والسلطة بدلاً من مؤسسات الدولة. كما تراجعت فعاليات مشاركة المجتمع المدني نتيجة القيود القانونية والظروف الأمنية غير المستقرة.

تكشف هذه الملامح أن الهشاشة المؤسسية في ليبيا ،ليست مجرد أزمة إدارية مؤقتة، بل هي بنية متشابكة من الضعف في الشرعية، والحوكمة، وسيادة القانون، والقدرة الاقتصادية، مما يجعلها عائقًا جوهريًا أمام تحقيق التنمية المستدامة والأمن الوطني . فيما يلي جدول يبين مجموع نقاط المخاطر في ليبيا حسب مؤشر (قابلية التأثر/المنعة) حسب الموضوع مثل مخاطر الصراع، والمخاطر المناخية، ومخاطر التنمية سواء الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو المؤسسية.[35]

جدول (2) لمجموع نقاط المخاطر في ليبيا لعام 2022.

المسار	الخطر	قابلية التأثر		المنعة		مستوى المخاطر
		مجموع النقاط	التصنيف	مجموع النقاط	التصنيف	
الصراع	مخاطر الصراع	0.51	متوسطة	0.19	منخفضة جداً	كبيرة
المناخ	مخاطر الموارد الطبيعية	0.60	مرتفعة	0.29	منخفضة	كبيرة
التنمية	المخاطر الاقتصادية	0.39	منخفضة	0.50	متوسطة	طفيفة
	المخاطر الاجتماعية	0.56	متوسطة	0.55	متوسطة	متوسطة
	المخاطر المؤسسية	0.91	مرتفعة جداً	0.14	منخفضة جداً	شديدة

المصدر: الاسكوا. تحليل المخاطر القُطرية: ليبيا. ص: 36.

يتضح من الجدول السابق الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، حول تقييم مسارات المخاطر في ليبيا؛ أن بنية الهشاشة تتوزع عبر خمس مسارات رئيسة تشمل : الصراع، والمناخ، والاقتصاد، والمجتمع،

والمؤسسات، مع تباين لافت في مستويات كل من قابلية التأثر والقدرة المانعة. ويكشف هذا التباين عن أن جذور الإخفاق في تحقيق التنمية المستدامة؛ لا ترتبط فقط بارتفاع مستوى المخاطر، بل بالأساس بضعف القدرة المؤسسية على إدارتها والتخفيف من حدّتها.

فقد صنّفت الإسكوا مخاطر الصراع، والمخاطر المناخية ضمن أعلى مستويات الخطورة، في حين جاءت المناعة منخفضة جداً، ما يعكس محدودية قدرة الدولة على استيعاب الصدمات المتولدة عن النزاع، ونوبات عدم الاستقرار المناخي.

كما تشير نتائج المخاطر المؤسسية، التي تحوز أعلى مستوى خطورة (0.91) مع أدنى مستوى للمناعة، إلى أن ضعف الحوكمة، والانقسام المؤسسي؛ يشكّلان العائق المركزي أمام تنفيذ سياسات التنمية المستدامة، خصوصاً تلك المرتبطة بالسلام والمؤسسات القوية (الهدف 16)، والعمل المناخي (الهدف 13)، وإدارة الموارد الطبيعية (الهدف 15).

يؤدي هذا الضعف الشديد في بنية المؤسسات إلى؛ إعاقة عملية التخطيط، والتنفيذ، والمتابعة، الأمر الذي يفسّر الفجوة القائمة بين الخطاب الرسمي، حول الالتزام بأجندة التنمية المستدامة، وبين محدودية نتائجها على أرض الواقع. وبذلك تُظهر بيانات الإسكوا أن التنمية المستدامة في ليبيا تواجه إشكاليات بنيوية عميقة، تجعل تنفيذ أهدافها مشروطًا أولًا؛ بإصلاح الجهاز المؤسسي، وتعزيز قدرته على إدارة المخاطر، قبل الانتقال إلى تبني سياسات قطاعية فعّالة وقابلة للاستدامة.

وقد جاء في التقرير الطوعي لوزارة التخطيط الليبية؛ أن تحقيق السلام، والاستقرار السياسي، والافتقار الى البيانات، والمؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؛ هي من أهم التحديات التي تواجه الحكومة الليبية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030. [36]

ثانيًا- الفجوة بين الخطاب الحكومي والتطبيقات العملية في ضوء أهداف التنمية المستدامة :

تتبنّي ليبيا رسميًا أجندة 2030 في العديد من وثائقها الرسمية، وخطاباتها الحكومية ، إلا أنه لا يغيب عن الملاحظة العملية وجود فجوة بين الواقع والمأمول في هذه الوثائق والخطابات.

يمكن تفسير الفجوة بين الخطاب الحكومي الليبي حول التنمية المستدامة، والتطبيقات العملية من خلال المقارنة بين الالتزامات المعلنة، ومتطلبات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الأرض. فقد حاولت ليبيا إدماج مفهوم التنمية المستدامة داخل الوثائق الحكومية، وخاصة في خطط الإعمار وبرامج إعادة الهيكلة الاقتصادية. حيث ركزت هذه الوثائق على إعادة بناء البنية التحتية، وإنعاش الاقتصاد، بينما ظل الجانب الاجتماعي والبيئي أقل حضورًا. حيث تشير تقارير الأمم المتحدة في "تحليل الدولة" لعام 2021 ؛ إلى أن هيمنة الاعتبارات الاقتصادية، مقابل ضعف مأسسة الأبعاد الاجتماعية، والبيئية، يعودان إلى الانقسام السياسي، والهشاشة المؤسسية التي تعرقل التخطيط الاستراتيجي. [37]

ففي **البعد الاقتصادي:** اتجهت السياسات الليبية خلال العقد الماضي، إلى إعادة تنشيط القطاعات الإنتاجية، ولا سيما قطاع النفط والغاز، باعتباره المصدر الرئيس للدخل، إضافة إلى تحفيز الاستثمار وإعادة الإعمار. ويشير البنك الدولي إلى أن هذا التركيز يعكس اعتمادًا شديدًا على النمو الاقتصادي قصير المدى، دون معالجة هيكلية لقضايا توزيع الثروة، أو خلق فرص عمل مستدامة، أو الحد من الفقر، كما يوضح التقرير أن ضعف الربط بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية أدى إلى غياب مسار اقتصادي مستدام قادر على دعم الاستقرار المجتمعي[38].

أما **البعد الاجتماعي،** فرغم وجود مبادرات حكومية في مجالي التعليم والصحة، فإن التدخلات الاجتماعية ظلت محدودة وغير شاملة. وتبين تقارير الأمم المتحدة في تحليل الدولة، أن الخدمات الاجتماعية تعاني ضعف التنسيق، ونقص الموارد، وضعف آليات المتابعة والتقييم، مما يقلل أثرها على رفاه المجتمع ويؤكد التقرير نفسه أن البعد الاجتماعي، ظل ثانويًا مقارنة بالأولويات الاقتصادية، ما أدى إلى اتساع فجوات اللامساواة. [39]

ويُعد **البعد البيئي** ، هو البعد الأضعف داخل مسار التنمية المستدامة في ليبيا، إذ تقتصر الجهود على تشريعات تنظيمية متفرقة تتعلق بالمياه وإدارة النفايات وبعض الإجراءات الرقابية. ويشير تقرير منظمة الأمم المتحدة أنه على الرغم من تأثر ليبيا

بآثار تغير المناخ والتدهور البيئي، إلا أنه لم يُحرز سوى تقدمٍ ضئيلٍ نحو وضع وتنفيذ استراتيجيات أو خطط وطنية للحد من مخاطر الكوارث أو التكيف مع تغير المناخ (أهداف التنمية المستدامة 11-15) [40].

ثالثًا ـ التقييم العام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ليبيا :

على الرغم من تبنّي ليبيا رسميًا لأجندة 2030 وتضمينها في الخطاب الحكومي[41]، إلا أن غياب الإطار المؤسسي الفعّال يجعل هذه الالتزامات أقرب إلى التصريحات الرمزية. حيث تشير تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن ضعف المساءلة، وغياب الشفافية، واستمرار الانقسام المؤسسي يمثّل العائق الأكبر لتحقيق الهدف 16 المتعلق ببناء مؤسسات فعّالة. [42]

كما يبيّن تقرير البنك الدولي حول ليبيا؛ أن التخطيط الحضري، والخدمات الأساسية ما تزال تعاني هشاشة هيكلية، ما يعرقل تحقيق الهدف 11 بشأن مدن ومجتمعات مستدامة، خصوصًا في ظل النزوح والصراع وتدهور البنية التحتية.[43] أما فيما يتعلق بالهدف 13 الخاص بالعمل المناخي، فإن تقرير الإسكوا، يوضح أن السياسات المناخية في ليبيا تظل محدودة وقائمة على استجابات ظرفية، دون دمج فعلي للمناخ في عملية صنع السياسات.[44] ويعكس هذا التناقض بين الخطاب والممارسة وجود فجوة حوكميّة تجعل التنمية المستدامة تُوظَّف كأداة تعبئة سياسية أكثر من كونها إطارًا حقيقيًا للتنمية.

وفي سياق هذا التحليل يتضح أن الإشكال المؤسسي، يمثل أحد أبرز العوامل المُفسِّرة لهذه الهوة. فقد أشارت الباحثة في دراسة سابقة إلى أن ضعف المؤسسات وتفككها، وغياب قنوات التنسيق الفعّال بين الوزارات، إضافة إلى التغييرات الهيكلية المتكررة داخل السلطة التشريعية والأجهزة التنفيذية، كلها عوامل انعكست سلبًا على كفاءة وفاعلية السياسة العامة في ليبيا .[45]

تؤدي هذه الاختلالات المؤسسية إلى؛ إنتاج خطاب حكومي يدعم التنمية المستدامة من حيث المبدأ، لكنه يفتقر إلى البنية التنظيمية، والتنفيذية القادرة على تحويله إلى خطط ،ومشاريع قابلة للتطبيق. وبالتالي، تُفسِّر هذه العوامل استمرار الفجوة بين الالتزامات المُعلنة في الوثائق الحكومية من جهة، والنتائج المتواضعة على مستوى التنفيذ لأجندة التنمية المستدامة من جهة أخرى.

إلا ان وفي التقرير السنوي لسنة 2024 نوه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليبيا (UNDP)، بعنوان "تعزيز التقدم نحو تنمية مستدامة في ليبيا لعام 2024 " إلى أنّ ليبيا أحرزت خطوات ملموسة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع ظهور مؤشرات إيجابية على مستوى الحوكمة المحلية والمشاركة المجتمعية. ويظهر ذلك بوضوح من خلال استكمال الانتخابات البلدية في 58 بلدية، وهي أول انتخابات محلية تُنظّم بإشراف المفوضية الوطنية العليا للانتخابات منذ عام 2012، ما ساهم في إعادة الزخم نحو تعزيز الحكم المحلي ورفع مستوى مشاركة المواطنين في صنع القرار[46].

كما يشير التقرير إلى أنّ استكمال الانتخابات المتبقية في 62 بلدية خلال عام 2025، سيمثل خطوة محورية لترسيخ الشرعية المؤسسية ،وتعزيز قدرات الدولة على التخطيط والتنفيذ الفعّال للسياسات المرتبطة بأجندة التنمية المستدامة. إلا أن تعثر الانتخابات في العديد من البلديات في العام 2025، يُعد من المؤشرات السلبية نحو حوكمة رشيدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

خاتمة الدراسة :

تتناول الخاتمة أهم نتائج الدراسة وتوصياتها على النحو التالي:

اولاً- نتائج الدراسة :

تشير نتائج الدراسة إلى أن سياسات التنمية المستدامة في ليبيا خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2025 اتسمت بطابع تجزيئي وضعيف التكامل، حيث ركزت الدولة بصورة كبيرة على البعد الاقتصادي، ولا سيما في إعادة تشغيل قطاع النفط، وإعادة الإعمار، بينما ظلّ البعدان الاجتماعي والبيئي في مرتبة ثانوية، وفق ما أكدته تقارير الأمم المتحدة والبنك الدولي. كما أظهرت النتائج استمرار تأثير الهشاشة المؤسسية والانقسام السياسي، على قدرة الدولة على تبنّي سياسات شاملة، وغياب إطار وطني

موحد لأجندة التنمية المستدامة 2030، إلى جانب محدودية التنسيق بين الوزارات، وضعف كفاءة المتابعة والتقييم.

إلا أنّ النتائج كشفت أيضًا عن تحسن نسبي في السنوات الأخيرة، وهو ما تعكسه معطيات تقرير "تعزيز التقدم نحو تنمية مستدامة في ليبيا – 2024"، الذي أشار إلى بدء الدولة في تطوير منظومة وطنية لمؤشرات التنمية المستدامة.

وبذلك تبيّن نتائج الدراسة وجود مسار مزدوج: استمرار التحديات البنيوية العميقة التي تعيق التطبيق الفعال للتنمية المستدامة، وفي الوقت نفسه ظهور بوادر تقدم تدريجية تُعد مؤشرًا على تحول بطيء نحو بناء قدرات مؤسسية أفضل واستجابة أكثر وعيًا لمتطلبات أجندة 2030.

تُظهر الخلاصة العامة للدراسة أن ليبيا ما تزال في مرحلة انتقالية تتأرجح بين تحديات هيكلية عميقة وبوادر تقدم ناشئة. فالهشاشة المؤسسية، وضعف التنسيق، والانقسام السياسي، واستمرار اعتماد الاقتصاد على النفط، تشكل جميعها عوائق بنيوية لا تزال تُلقي بظلالها على قدرة الدولة على تحقيق تنمية مستدامة متوازنة. ومع ذلك، فإن الخطوات الإيجابية التي رصدها تقرير 2024—مثل تحسين آليات المتابعة، وتطوير مؤشرات وطنية، وتعزيز التعاون الدولي، والشروع في برامج للطاقة المتجددة— تعكس تحولًا تدريجيًا نحو إدماج مفهوم التنمية المستدامة في السياسات العامة، ولو بمستويات متفاوتة.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن مستقبل التنمية المستدامة في ليبيا، يعتمد على مدى قدرة الدولة على تحويل هذه التحسينات الأولية، إلى إصلاحات مؤسسية راسخة، وتجاوز النهج التجزيئي الذي ساد خلال السنوات السابقة. فإذا استمرت هذه الديناميات الإيجابية بالتوازي مع جهود إصلاح الحوكمة وتعزيز الاستقرار السياسي، فإن ليبيا قد تنتقل من مرحلة الاستجابة المحدودة إلى مسار أكثر نضجًا، واتساقًا مع متطلبات التنمية المستدامة. أما إذا بقيت الخطوات الإيجابية معزولة وغير مدعومة بإصلاح مؤسسي أوسع، فإن التقدم سيظل هشًا وغير قادر على إحداث تغيير هيكلي طويل المدى.

ثانيًا- التوصيات:

استنادًا إلى التحليل والنتائج السابقة، تقترح الدراسة جملة من التوصيات الهادفة إلى تعزيز فاعلية التنمية المستدامة في السياق الليبي الحالي، من أبرزها:

1. إعداد إطار وطني موحد للتنمية المستدامة ، يحدد الأولويات، والسياسات، والجهات المسؤولة، وآليات الرصد، بما يضمن إنهاء التشتت الحالي في التخطيط.
2. إصلاح منظومة الحوكمة البيئية؛ من خلال توحيد المرجعيات القانونية، وتطوير آليات الرقابة والمساءلة، وتعزيز الشفافية في إدارة الموارد.
3. دمج اعتبارات المناخ والنزاع في مختلف السياسات القطاعية.
4. تعزيز القدرات المؤسسية من خلال؛ التدريب المتخصص، وتطوير نظم المعلومات، وبناء قواعد بيانات وطنية موثوقة لدعم التخطيط.
5. توسيع الشراكات الدولية، للحصول على التمويل والدعم الفني، خاصة في مجالات التكيف المناخي، وإدارة المخاطر، وإعادة الإعمار المستدام.
6. الانتقال من الخطاب السياسي، إلى التنفيذ عبر وضع جداول زمنية واضحة، ومؤشرات أداء قابلة للقياس، وربط تنفيذ السياسات، بآليات متابعة ومحاسبة فعّالة.
7. تشجيع المشاركة المجتمعية؛ بما في ذلك الجامعات، ومنظمات المجتمع المدني، في صياغة السياسات وعمليات الرصد والتقييم.

ختامًا، تؤكد هذه الدراسة أن تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا، يظل هدفًا ممكنًا لكنه مشروط بإصلاحات جوهرية في بنية الدولة وآليات صنع القرار. فبدون حوكمة فعّالة، ورؤية وطنية موحدة، وسياسات متكاملة تستجيب لخصوصية السياق الليبي، سيبقى الالتزام بأهداف التنمية المستدامة مجرد خطاب سياسي، لا ينعكس على الواقع. وتخلص الورقة إلى أن تبنّي مقاربة إصلاحية شاملة، تجمع بين إعادة بناء المؤسسات، وإدماج البعد المناخي والبيئي، يمثل خطوة حاسمة نحو مسار تنموي؛ قادر على مواجهة تحديات النزاع، وتعزيز الاستقرار في ليبيا.

بيان تضارب المصالح

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامـــــــــش:

1- Ashraf, Ali.Chukwunonye, Esaah. (February 2017). Framework for Management of Post-Conflict Waste in Libya. European Scientific Journal. Edition vol.13, No.5.

2- Rosen, N. (2022, December 2). *Post-Conflict Reconstruction: Security Sector Reform – Libya: The Struggle of a Hybrid Security Sector During*

Conflict. William & Mary Law School, Program in Post-Conflict Justice. pp. 4–7.

3-Bourhrous, A. (2022, February). *Rebuilding Libya's Economy on New and Sustainable Grounds.* Euro Mesco Policy Brief No. 113. European Institute of the Mediterranean (IEMed). Retrieved from https://www.iemed.org/publication/rebuilding-libyas-economy-on-new-and-sustainable-grounds/

4-- ميكائيل، عثمان المهدي. (2024) .جغرافية السلام ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا. مجلة الأصالة. العدد العاشر. المجلد الأول. ديسمبر 2024. ص.ص: 394-422.

5 - United Nations. (1987). Our Common Future. World Commission on Environment and Development. Oxford University Press. p. 43.

6 - World Commission on Environment and Development. (1987). Our Common Future. Oxford University Press. P: 16.

7-United Nations. (2015). Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development. New York: UN. p. 6.

8- Organization for Economic Co-operation and Development (OECD). (2002). The DAC Guidelines. Strategies for Sustainable Development. Development Cooperation Committee, Paris.

9- Geis. D, Kutzmark.T. (1989). Development Sustainable Communities-10The future is Now, Center of Excellence for Sustainable Development.

10- بن غضبان فؤاد. المدن المستدامة والمشروع الحضري نحو تخطيط استراتيجي مستدام. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع. 2014.

11- World Bank. (1995). Monitoring Environmental Progress: A Report on Work in Progress. Washington, D.C.: The World Bank.

12- برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (2002). توقعات البيئة العالمية 3 . ترجمة- عالم الترجمة بالتعاون مع مؤسسة التاكا للترجمة الفنية، (المنامة، عالم الترجمة بالتعاون مع مؤسسة التاكا للترجمة الفنية،2002)، ص10.

13- صالح، نادية حمدي.(2003). الإدارة البيئية (المبادئ والممارسات). القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

14-Barbier, E. B. (2019). *The Water Paradox: Overcoming the Global Crisis in Water Management.* Yale University Press. P: 95

15- United Nations Development Programme. (1994). Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security. Oxford University Press for UNDP. P: 21. In:https://hdr.undp.org/system/files/documents/hdr1994encompletenostats.pdf

16- منظمة الأمم المتحدة. (2015). تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030. نيويورك: الأمم المتحدة ص: 20

Brundtland Commission. (1987). *Our Common Future*. Oxford 17-
University Press
18- كافي، مصطفى يوسف. (2025). الإدارة الخضراء ودورها الداعم في تحقيق التنمية البيئية المستدامة. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
19- Barbier, E. B. (2019). P: 12-19.
20- بن غضبان فؤاد. مرجع سابق. ص: 54
Governance for Sustainable .- UNDP. (2014). Discussion Paper21
Development. P: 4.
22 موشيست، دوجلاس. مبادئ التنمية المستدامة.(1997) . ترجمة بهاء شاهين. القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.1997.
23- برنامج الامم المتحدة للبيئة. (2010) . متاح في:
https://www.unep.org/explore-topics/green-economy/why-does-green-economy-matter
24- غنيم ،عثمان محمد . أبو زنط، ماجدة .(2010). التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع. ص: 31.
- UN DESA. (2018). World Economic and Social Survey. P: 5.25
IPCC. (2022). Sixth Assessment Report. P: 15. -- 26
27- منظمة الأمم المتحدة. تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
: (2015). 'Governance for Peace', p. 15, available at .- UNDP28
https://www.undp.org/un/content/dam/undp/library/crisis%20prevention/governance-for-peace.pdf
- United Nations Development Programme. (2016). UNDP Offer on SDG 92
Implementation in Fragile Situations
https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/publications/SDG_Implementation_in_Fragile_States.pdf?utm_source=chatgpt.com
30- منظمة الأمم المتحدة. (2021) التقرير الإقليمي. تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية.
31- منظمة الأمم المتحدة. (الاسكوا). (2024). تقرير الحوكمة في المنطقة العربية، العدد الخامس. ص: 4.
Barnett, J. (2018). Global Environmental Change and Human Security. - 23
MIT Press. p. 112.
- Folke, C. (2016). Resilience (Republished). Ecology and Society, 21(4), 33
742–756.
Fund for Peace. (2024). Fragile States Index 2024: A world adrift 34-
(Annual Report).In: https://fragilestatesindex.org/2025/02/18/https-fragilestatesindex-org-wp-content-uploads-2025-02-fsi-2024-report-a-world-adrift-2-pdf/
35- منظمة الأمم المتحدة. الاسكوا. (2024). تحليل المخاطر القطرية: ليبيا. ص: 36.

36- وزارة التخطيط الليبية. (2020). التقرير الاستعراضي الوطني الطوعي الأول لليبيا 2020 حول أهداف التنمية المستدامة 2030.ص:2.
37 - United Nations. (2021). Common Country Analysis (CCA) Libya.p:4.
38-World Bank. (Autumn 2023). Libya Economic Monitor In: https://documents1.worldbank.org/curated/en/099615401292423522/pdf/IDU169305b391871e1424318754141dcb4a16ae6.pdf?utm_source=chatgpt.com
39- United Nations (2021). Common Country Analysis (CCA) Libya: 28-31.
40-United Nations Libya. (Libya 2023-2025). United Nations Sustainable Development Cooperation Framework. P: 12
41- المجلس الرئاسي الليبي. (2024، 12 نوفمبر). كلمة رئيس المجلس الرئاسي أمام الجلسة رفيعة المستوى للدورة 29 لمؤتمر الأطراف (COP29). باكو، أذربيجان.
42- UNDP. (2023). *Libya: Governance and Institutional Assessment*. UNDP. P: 18.
43-World Bank. (2023). Libya Economic Update. World Bank Group P: 12..
44- ESCWA. (2022). Climate Change and Development in the Arab Region. United Nations ESCWA. In: https://archive.unescwa.org/publications
45- الكبتي، ليلى محمود. (2023). السياسة العامة للبيئة في ليبيا " دراسة في تقييم السياسة البيئية في ليبيا 2011-2022. الهيئة الليبية للبحث العلمي. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية. العدد الأول. ص: 71.
46- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (UNDP). (2024). تعزيز التقدم نحو تنمية مستدامة في ليبيا. التقرير السنوي 2024.